



أفريقيا والهواجس الهيدروسياسية: دواعي التعاون والسلام

Africa and Hydropolitics Concerns: Grounds for Cooperation and Peace

د. سمية رمدوم

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر).

البريد الإلكتروني: soumiaram@hotmail.com

ملخص

تكتسب المياه أهمية حيوية وإستراتيجية بالغة، حيث لا يمكن تعويضها بأي مورد آخر، وازدادت أهميتها بارتباطها بالأمن القومي للدول، كون الأمن أساس المجتمعات، ولذلك يعالج المقال مسألة المياه في أفريقيا وفق تصور هيدروسياسي، حيث أدى تطور الهواجس الأمنية المتعلقة بالأنهار والموارد المائية المشتركة في أفريقيا إلى زيادة احتمالات حدوث الصراعات بين الدول، في ظل التعارض بين غنى الموارد المائية للقارة الأفريقية وتنوعها، من أنهار وبحيرات ومياه جوفية، وتطور مشكلة ندرة المياه وتوقع تفاقمها، لذلك يتم البحث عن التفاعلات الحاصلة بسبب مشكلة ندرة المياه والتهديدات المرتبطة باستنزاف الموارد المائية، سيما تلك المتعلقة بازدياد الاستهلاك البشري وتغير المناخ وكذا انعكاسات السياسات الوطنية على الدول المجاورة والتي تزيد من حالة اللااستقرار، خاصة بعد نشوب التوترات بين بعض الدول الأفريقية منذ استقلالها، الأمر الذي يستدعي إعطاء أهمية لتطوير آليات التعاون الدولي وتكييفها مع تطور التحديات الراهنة بوضع مسألة تأمين المياه كقضية أولوية تساهم في بناء السلم وفق مقاربة تعاونية، وتراعي خصوصية البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية.

كلمات مفتاحية: المفهوم الهيدروسياسي، أفريقيا، الهواجس الأمنية، التعاون، السلم.

Abstract

Water has a vital and strategic importance, as it cannot be replaced by any other resource; its importance has increased due to its link with the national security

of states, regarding the security as the basis of societies. Therefore, the article addresses the issue of water in Africa according to a hydropolitical perception. The evolution of security concerns related to rivers and shared water resources has led to the increase in the probabilities of conflicts between states, in light of the controversy between the richness and diversity of the African continent's water resources, including rivers, lakes and groundwater, and the development of the problem of water scarcity. Hence, the search for the interactions resulting from the issue of water scarcity and the threats associated with the depletion of water resources are underway, especially those related to the increase of human consumption and climate change, as well as the repercussions of national policies on neighboring states, which increase the state of instability, especially after the emergence of tensions between various African countries since their independence, which requires a need to emphasize the development of international cooperation mechanisms and adapting them to the increasing of current challenges, by setting the issue of securing water, as a priority issue, that contributes to building peace according to a cooperative approach, and taking into account the specificity of the political, social and economic structures of African countries.

Keywords: Hydropolitical concept; Africa; Security concerns; Cooperation; Peace.

مقدمة

يُعد الماء المورد الحيوي للبشرية والذي طالما كان عاملاً لبناء الحضارات وتطورها، وقد شكّل في القرن الواحد والعشرين قضية جوهرية نظراً للتحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات بسبب ندرة المياه والجفاف وتأثيرات المناخ، والتي جعلت من الأمن المائي هدف استراتيجي للدول، وعلى المستوى الأممي أُدرجت ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 وكذا في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي.

إن أهمية المياه جعلتها محل نقاش من طرف الباحثين والمنظرين على صعيد مختلف المحافل الدولية، وذلك لتطور التوترات والنزاعات والصراعات على هذا المورد واشتداد التنافس عليه، خاصة في ظل مخاوف انخفاض منسوب المياه واستنزافها. وتمثل أفريقيا أكثر المناطق عرضة

للآثار السلبية لندرة المياه، والتي تزيد من حالة اللااستقرار التي تشوب القارة على جميع الأصعدة، ذلك أن الصراع حول المياه يشكل عائق للتنمية خاصة عندما يتجاوز الحدود الجغرافية للدول. ولذلك أصبح المفهوم الهيدروسياسي أو السياسة المائية، كمفهوم مرن يرتبط بعدة فروع على غرار الأمن، الجغرافيا، المجتمع، البيئة، الاقتصاد والثقافة، من أهم الإشكالات التي تدور حولها الأبحاث والدراسات. وفي هذا الصدد، يهدف هذا المقال من خلال تسليط الضوء على الهواجس الهيدروسياسية في أفريقيا، إلى النظر في إمكانية البحث عن تطوير حلول مستدامة قوامها التعاون بالحوار والتفاهم المشترك في التفاعل مع قضية المياه التي تمس أمن واستقرار الدول الأفريقية، من أجل التخفيف من حالة الصراعات المحتملة في القارة، بسبب ندرة المياه والمشاكل المرتبطة بعملية إدارة الموارد المائية المشتركة والعابرة للحدود.

يحتاج هذا المقال في إمكانية تحقيق التعاون والسلام في ظل تطور الهواجس الهيدروسياسية في القارة الأفريقية، فقد تلعب قضية المياه دوراً مهماً في عملية بناء السلم، وذلك إذا أوجدت سياق هيدروسياسي يتسم بالبحث عن الأسباب الجوهرية لقضية المياه والتحديات التي تقف أمام بناء إطار تعاوني بين الدول، للمساهمة في تطوير دواعي السلم من أجل الأمن وضمان وفرة الموارد كعامل للبقاء، للدول والمجتمعات، وبذلك يتم طرح التساؤل الآتي: هل يمكن للتعاون والسلام أن يلعب دوراً فاعلاً في التقليل من الهواجس الهيدروسياسية في القارة الأفريقية؟

للإجابة على ذلك يتم طرح فرضية مفادها أن تطور الهواجس الهيدروسياسية تستدعي الاعتماد على مقاربة تعاونية، وذلك من أجل المساهمة في بناء السلم والتقليل من حدة الصراعات، حيث يرتبط التعاون بمسألة تكيف آليات الإدارة وسياق القضية محل النقاش، فكلما ازداد تكييف عملية إدارة الموارد المائية المشتركة مع تصاعد التحديات المتعلقة بالمياه سواء كانت طبيعية أو بشرية أو سياسية، ازدادت فرص تحقيق السلم والاستقرار وأمن المنطقة. وبذلك سيتم معالجة المحاور التالية:

أولاً: الموارد المائية في أفريقيا: من الوفرة إلى الندرة؛

ثانياً: الهواجس الهيدروسياسية في أفريقيا؛

ثالثاً: قضية المياه في أفريقيا: من أجل مقاربة التعاون - السلم.

I. الموارد المائية في أفريقيا: من الوفرة إلى الندرة

تغطي المياه نسبة 70 في المائة من الكرة الأرضية، بينما تشكل المياه العذبة أقل من 3 في المائة من إجمالي المياه في العالم، حيث 0,3 في المائة فقط منها متاح للبشر، ذلك أن ثلثا هذه المياه موجود في الأنهار الجليدية والمناطق القطبية ومعظمها في التربة وطبقات المياه الجوفية، بينما هناك توقعات أنه في غضون السنوات المقبلة، سيعاني ثلث سكان العالم من ندرة حادة في المياه، وبحلول

2050 من المتوقع أن يتأثر 7 مليار شخص من أصل 9.3 مليار يعيشون في 60 دولة بدرجات متفاوتة نسبياً بسوء وفرة المياه، (KITISSOU, 2004). وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الطلب العالمي على المياه النظيفة سيتجاوز نسبة 40 في المائة عام 2030، (United Nations of International Children's Emergency Fund [UNICEF], 2021). وهو ما يعطي للمياه، كقضية مجتمعية أساسية ذات أولوية خاصة لدى الدول، أهمية إستراتيجية من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بها والتي تندرج في بوتقة ندرة هذا المورد الطبيعي.

من المهم في هذا السياق، تعريف البلدان التي تعاني من ندرة المياه (Water Scarcity) على أنها تلك التي يتوفر لديها أقل من 1000 متر مكعب من الماء للفرد الواحد سنوياً (KITISSOU, 2004). وفي هذا السياق، يمكن اعتبار ندرة المياه على أنها الحالة التي يتجاوز فيها الطلب على المياه، مستوى العرض 2021، (UNICEF)، وحسب منظمة الصحة العالمية فإن ندرة المياه تؤثر على شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص في أفريقيا، ويزداد الوضع تدهوراً بسبب عوامل التوزيع السكاني والنمو الديمغرافي وتغير المناخ (LAI, 2022).

تجدر الإشارة، إلى أن القارة الأفريقية تتمتع بموارد مائية وفيرة، إذ تمتلك أنهار كبيرة وبحيرات عالية وأراضي مائية شاسعة ومياه جوفية واسعة النطاق، ولها إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة الكهرومائية، إذ يوجد في أفريقيا 63 حوضاً نهرياً عابراً للحدود (Africa Climate Policy Centre, 2011 [Acpc])، حيث يتواجد في منطقة غرب أفريقيا لوحدها 28 حوضاً عابراً للحدود يُغطي 71 في المائة من الأراضي الممتدة من موريتانيا إلى نيجيريا، وتمتلك غينيا 14 حوضاً عابراً للحدود (KABINÉ, 2019)، وكوت ديفوار 09 أنهار وكذلك موزمبيق (KITISSOU, 2004).

وعلى العموم، يتم التمييز في أفريقيا بين الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، فعلى سبيل المثال يعتبر كلاً من نهر النيل، الكونغو، النيجر، الزامبيزي، أورنج، فولتا، أهم الأنهار في القارة، أما البحيرات فهناك، بحيرة فيكتوريا وتنجنيقا وملوي وتشاد وتوركنا وألبرت، بينما المياه الجوفية فتقدر بحوالي 660 ألف كم³، أي حوالي 100 ضعف كمية المياه الموجودة على السطح (PENA-RAMOS & at al, 2022).

ويعد نهر النيل ثاني أطول نهر في العالم والأول في أفريقيا، حيث يتكون من راغدين رئيسيين، وهما النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا على الحدود بين كينيا وتنزانيا وأوغندا، بينما ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في إثيوبيا، ويعبر مصر ليصب في البحر الأبيض المتوسط، ويعبر خط الاستواء مكوناً حوضاً ضخماً لا يفوقه في السطح سوى حوض الأمازون (PENA-RAMOS & at al, 2022). ويساهم النيل الأزرق بحوالي 86 في المائة من مياه النيل، بينما يساهم النيل الأبيض بحوالي 14 في المائة، ويغطي النهر حوالي عُشر القارة الأفريقية وهو المصدر الرئيسي للمياه لأزيد من 430 مليون شخص (NGAMBOUK & at al, 2021).

تمثل أحواض الأنهار العابرة للحدود 60 في المائة من القارة الأفريقية، ومن المتوقع أنه بحلول 2025، سيواجه نصف البلدان الأفريقية مشاكل مائية، حيث سيلعب تقاسم المياه دوراً مهماً في العلاقات بين الدول مع تطور الاستهلاك البشري، ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو السكاني في منطقة شمال شرق أفريقيا بنسبة 3,2 في المائة سنوياً، منها في إثيوبيا 2,6 في المائة، وفي أوغندا 2,2 في المائة، بينما يبلغ المتوسط العالمي 0,8 في المائة، فضلاً عن مختلف التحديات التي تعرفها القارة مثل الجفاف والمجاعة والاحتباس الحراري (KITISSOU, 2004)، ومشكلة انعدام الأمن الغذائي، إذ أن 30 في المائة من السكان يعانون من الجوع المزمن بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي وعدم كفاية الوصول إلى المياه لأغراض الري (ACPC, 2011).

زيادة على ذلك، يعيش حوالي 40 في المائة من سكان أفريقيا في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، ويعيش 60 في المائة في المناطق الريفية (85 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، ويعتمد أغلبهم النشاط الزراعي والذي يعتمد بشكل كبير على الأمطار المعرضة لتقلبات المناخ. وفي هذا الصدد، تعتبر الزراعة أكثر الميادين التي يتم خلالها استخدام المياه في أفريقيا بحوالي 85 في المائة من إجمالي المياه المتاحة. وبالنظر إلى توقعات وصول إجمالي عدد السكان المعرضين لخطر الإجهاد المائي (Water Stress) في أفريقيا، والذي يمثل الضعف الحاد في الموارد المائية، إلى 600 مليون شخص بحلول 2050 (ACPC, 2011)، فإن القارة الأفريقية ستكون أمام وضع صعب للغاية خلال المستقبل القريب والمتوسط، تطبعه حالة عدم التوازن بين الموارد المائية المتاحة ومتطلبات الأنشطة الاقتصادية الضرورية للحياة المعيشية من ماء وغذاء وإنتاج.

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (CEA)، يتم التمييز في القارة الأفريقية بين نوعين من ندرة المياه؛ وهما الندرة المادية والندرة الاقتصادية، حيث تتميز منطقة شمال أفريقيا بالندرة المادية ومعناها عدم وجود ما يكفي من المياه المتاحة من الناحية المادية مع تسجيل أقل من 1000 متر مكعب من المياه للفرد الواحد سنوياً، وهو ما يمثل حالة العتبة. أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإنها تواجه ندرة المياه الاقتصادية، ذلك أن العائق الرئيسي هو مسألة ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على تمويلها من أجل الوصول إلى المياه (ACPC, 2011).

غير أن تطور ظاهرة الندرة بشكل عام سيجعل من الصعب التمييز بين مسألتي الندرة المادية والاقتصادية في أفريقيا، ذلك أنه كلما ازداد الطلب على المياه، مع ازدياد إشكالية الندرة سيؤدي حتماً إلى الحاجة للمزيد من بنى تحتية مؤهلة وكافية، سواء في شمال أفريقيا أو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بل وإلى ازدياد مشاكل التنمية الاقتصادية. ولارتباط مسألة المياه بمختلف المجالات الإنسانية، الاقتصادية، الاجتماعية، من المهم الإشارة إلى أنه قد يكون عامل مستوى الاستهلاك البشري في القارة الأفريقية كعامل آخر مهم أيضاً عند دراسة التمييز لظاهرة

الندرة من منظور إقليمي في القارة، وذلك بحكم توقعات ازدياد النمو السكاني في القارة الذي سيتجاوز المليار نسمة خلال العقود القادمة، وتباين عدد السكان من دولة إلى أخرى والذي قد يكون متغير مهم لمعرفة درجة تأثير ظاهرة الندرة.

وعليه، في ظل هذه المعادلة التي تجمع بين غنى الموارد المائية للقارة الأفريقية وتنوعها، من أنهار وبحيرات ومياه جوفية، وتطور مشكلة ندرة المياه وتوقع ازديادها، فإن ذلك يُعبر عن بروز المياه كقضية تشكل حاجساً أمنياً للدول الأفريقية وذلك لما قد تحمله من تهديدات للسلم والاستقرار، خاصة عندما تصبح الظاهرة دافعاً لهجرة الأفراد والنزاعات بين الدول والاحتدام بين الجماعات الإثنية في أفريقيا.

II. الهواجس الهيدروسياسية في أفريقيا:

طالما كانت الهيدروسياسة والجيوسياسية مفهوميّن متلازمين منذ تعاقب الحضارات الواقعة أو المطلة على الأنهار والبحار مثل الحضارة المصرية، بلاد ما بين النهرين (الدجلة والفرات)، نهر السنغال، نهر النيجر... (KITISSOU, 2004) وذلك لأهمية المياه كمسألة حيوية واستراتيجية للأمن القومي، حيث تسمح الدراسات الأمنية بإعطاء صورة عن مستوى التهديد والقضايا الناشئة في هذا الشأن. في هذا السياق اقترح "باري بوزان" Barry Buzan في الثمانينيات مقتبساً من «ستيفن والت» Stephan Walt، تحليلاً ثلاثي المستويات للنظر في الأمن كمفهوم مترابط، على مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي، بتوسيع مجالات الأمن زيادة إلى المجال العسكري، إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وذلك بتطوير مفهوم الأمننة Securitization سنة 1998 (PIEADDE, 2016) وساهم في التفكير في مختلف القضايا من منظور أمني استراتيجي ومنها الموارد المائية.

في هذا الإطار، تعرف الأمم المتحدة الأمن المائي على أنه قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش ورفاهية الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولضمان الحماية من التلوث الذي تنقله المياه والكوارث المرتبطة بالمياه، وللحفاظ على النظم البيئية في مناخ من السلام والاستقرار السياسي (United Nations University [UNU], 2022). بالتالي، يعتبر الأمن المائي أحد الأهداف السامية للسياسة المائية، والتي تسعى الدول لتحقيقها من أجل الحفاظ على الأمن القومي وتماسك المجتمعات، وتوفير أنظمة مائية كافية لمتطلبات الحياة المعيشية للأفراد ولضمان العمليات الإنتاجية والأنشطة الاجتماعية والصحية والبيئية.

وقد ساهم «جون واتربوري» John Waterbury في بلورة المفهوم الهيدروسياسي (Hydropolitics) في نهاية السبعينيات (1979)، خلال تصوره لإمكانية إندلاع الصراع والعنف في المياه الدولية (WATERBURY, 1979)، وبرزت مساهمات من طرف الباحثين والمنظرين في مجال

الهيدروسياسة ومنها حاول كل من «كاسكاو» و«زيتون» Cascao, K and M, Zeitoun تقديم نظرية في دراسة المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2013، تتكون من أربع مراحل وهي: الجغرافيا، مستويات الموارد، القدرة على المساومة، القوة الفكرية (AL MUQDADI, 2022)، غير أن «أتوني تورتن» Antony Turton وآخرون جادلوا على عدم وجود نظرية هيدروسياسية شاملة وملمة (PENA-RAMOS & at al, 2022). فقد تم طرح مفهوم المركب الهيدروسياسي عام 2002 في دراسة بجنوب أفريقيا، والقائم على وجود العديد من الأحواض المائية المشتركة بين دول واقعة في نفس المنطقة، مما يؤدي إلى لعبة معقدة بين القوى المهيمنة المائية Hydro-hégémonique والقوى الأخرى المناهضة لهذه الهيمنة، ويتميز المركب الهيدروسياسي بتشابك وتعقيد القضايا الأمنية على غرار الملاحة، الأمن الغذائي، أمن الطاقة، الطاقة الكهربائية (BLANCHON, 2019).

يقدم المفهوم الهيدروسياسي أيضا بالعودة لتعريف «دفيد إيستن» David Easton للسياسة في أنها التوزيع الرسمي للقيم في المجتمع، ومن هذا المنطلق يتم اعتبار السياسة المائية على أنها التخصيص الرسمي للقيم في المجتمع فيما يتعلق بالمياه (TURTON, 2022)، وعلى أنه التحليل المنهجي للصراعات بين الدول والتعاون فيما يتعلق بموارد المياه الدولية، وأنه التحقيق المنهجي للتفاعل بين الدول والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة، وكذلك القدرة على إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة (MGQUBA & MAJOZI, 2020). وسيتم اعتماد هذه التعريفات من أجل إبراز الواقع الهيدروسياسي في أفريقيا وانعكاساته على العلاقات بين الدول الإفريقية، وذلك بإعطاء تصور للمفهوم الهيدروسياسي، على أنه القدرة على رصد التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الدولية، والتي تشمل أساساً مستويات متفاوتة من مظاهر الصراع والتعاون، ذلك أن تهديد مسألة ندرة المياه، قد يؤدي إلى ازدياد حالة اللااستقرار في القارة الإفريقية ويزيد من تعقيد المركب الهيدروسياسي.

هناك العديد من الدراسات التي تحتاج بتوقع تزايد حدوث الحروب والصراعات السياسية في المستقبل بسبب التنافس على الموارد النادرة على غرار المياه، الأراضي الفلاحية، الغابات، وستؤدي زيادة النمو السكاني إلى زيادة الضغط على مسألة الموارد الطبيعية وقد تحمل انعكاسات أخرى، على الهجرة مثلا في بحث الأشخاص عن المناطق التي لها وفرة أكثر لهذه الموارد (MWANGI, 2021).

وتحتاج على أن هناك احتمالية تزايد تهديدات من الدول خاصة تلك المهيمنة على الدول المجاورة الأضعف من أجل الحصول على هذا المورد النادر، وأن حروب الموارد حلت محل الحروب الإيديولوجية (KITISSOU, 2004)، فأصبحت المياه محل منافسة شديدة في السوق العالمية، حيث تم استبدال الحروب الإيديولوجية في عهد الحرب الباردة بحروب الموارد (KITISSOU, 2004)، غير أن تعقيد وتشابك السياق الجيوبولتيكي والطبيعة التنافسية للنظام الدولي وعدم استقرار توازن

القوى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أدى إلى تطور عوامل نشوب الصراعات لتطور التنافس الدولي وتوزيع القوى، حيث يتم استخدام مختلف الإمكانيات لإدارة اللعبة والسعي للهيمنة، وبرزت ليس فقط الحروب على الموارد، وإنما حروب أخرى على غرار الحروب السيبرانية وحرب المعلومات والحروب الهجينة التي تجمع بين مختلف وسائل القوة التقليدية وغير التقليدية.

وفي ظل هذا الواقع الدولي والتحديات المحلية والدولية تزداد احتمالات نشوب صراعات عابرة للحدود قائمة على المياه (KITISSOU, 2004)، وذلك بسبب تضارب المصالح بين دول المنبع الغنية بالمياه ودول المصب التي تعاني من نقص مستمر في المياه والتي دفع مجموعات مختلفة منها نحو الصراع، خاصة حول أنظمة المياه المشتركة (PENA-RAMOS & at al, 2022)، ومنها بعض الدلائل على حروب الموارد في أفريقيا منذ الحرب الباردة، النزاع بين النيجر ونيجيريا لقلق نيجيريا حول إمكانية تنفيذ النيجر لمشروع بناء سد كهرومائي في كاناداجي، إلى أن تم إنشاء إطار تشاوري من أجل حلول توافقية سنة 1980 (KABINÉ, 2019)، بالإضافة إلى النزاع الذي نشب بين السنغال وموريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي وذلك بسبب بناء السدود عند منبع نهر السنغال في إطار مخطط تنميته (SALMONE FALL, 2010)، التوتر بين بوركينافاسو وغانا سنة 1997 عقب انخفاض منسوب المياه في سد أكسومبو (غانا)، وذلك بسبب أعمال التطوير والسحب لمياه نهري فولتا من طرف بوركينافاسو دون التشاور مع غانا، فنشب التوتر بين البلدين، لتليها أزمة أخرى سنة 2007 عندما فتحت بوركينافاسو بوابات سد باجري، مما تسبب في فيضانات كبيرة في الأراضي الغانية (KOMARA, 2019)، أيضا بين البنين والنيجر، خلال المطالبة بالسيادة على جزيرة ليتي الواقعة على نهر النيجر بعد الاستقلال في الستينيات حتى يتم تحديد مصيرها من طرف محكمة العدل الدولية سنة 2005 ليتم ضمها للنيجر، كما أن كلاً من حوض فولتا ونهر النيجر معرضين للخطر (KABINÉ, 2019).

يرى "هومر ديكسون" Homer Dixon أن النزاع يكون أكثر احتمالاً عندما يكون مصب النهر معتمداً بشكل كبير على مياه النهر، ويدعم هذا التصور الوضع الحاصل في نهر النيل (HAMROR CHEIKHELDINE, 2019-2020)، حيث أصبح نهر النيل محل صراع بسبب انعدام الثقة وتضارب المصالح الذي يهدد أمن المنطقة والتنمية المستدامة، خاصة عندما تتزايد التهديدات المتعلقة بالظواهر الطبيعية والعوامل البشرية، وكذا التحديات التي تقف أمام إدارة الموارد المائية في القارة (TURTON, 2022)، حيث تعارض مصر مشروع سد النهضة الإثيوبي الواقع على نهر النيل الأزرق الذي يبلغ طوله 1529 كم، والذي من المتوقع أن يكون أكبر طاقة كهرومائية في أفريقيا والعاشر على مستوى العالم، وذلك كونه يخفض من المياه الواقعة في المصب (NGAMBOUK & at al, 2021).

إن خصوصية البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا انعكست على واقع الهيدروسياسة في القارة، حيث أن الإرث الاستعماري وتقسيم الحدود الجغرافية بين الدول الأفريقية، أدى إلى وجود نهر مشترك واحد على الأقل في أغلب الدول الأفريقية، 34 نهراً مشتركاً بين دولتين، 28 نهراً تتقاسمها ثلاث دول أو أكثر، 10 من أحواض الأنهار الدولية (الكونغو، ليمبوبو، النيجر، النيل، أوغوي، أوكافانغو، أورنج، السنغال، فولتا، زامبيزي) تتقاسمها أربع دول أفريقية أو أكثر، كما يتقاسم نهر النيل 11 دولة وهي كلا من بوروندي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية (KITISSOU, 2004). ويؤدي ذلك إلى صعوبة عملية إدارة هذه الموارد المائية والحفاظ على استقرار القارة، بالإضافة إلى الضعف الوظيفي للاقتصادات الأفريقية وحالة الفقر السائدة في أغلب المناطق.

وقد زادت انعكاسات التغيرات المناخية والطبيعية وتقلص بعض المسطحات المائية والتصحر وانخفاض تساقط الأمطار من حدة التوترات، حيث بانخفاض منسوب مياه تشاد، ظهرت جزر في الكاميرون واحتلها نيجيريون مما أدى إلى نشوب اشتباكات عسكرية بين الكاميرون ونيجيريا وانتهى بمحكمة العدل الدولية نجحت خلاله الكاميرون. فهكذا تنشأ الصراعات في أفريقيا، حيث أدت هذه التهديدات إلى تغذية التوترات والنزاعات في القارة، كما أدى الجفاف الإقليمي إلى زيادة التوتر في إثيوبيا وكينيا، وأيضاً النزاع حول آبار المياه في الصومال سنة 2012 وارتفاع أعمال العنف، وتسبب الجفاف كذلك في حدوث مجاعات كبرى، والدول الأكثر تضرراً هي الأكثر فقراً فضلاً على انتشار الأمراض كالكوليرا والملاريا (PENA-RAMOS & at al, 2022).

في هذا الصدد، يواجه القرن الإفريقي موجة جفاف شديدة في ظل أسوأ هطول للأمطار منذ 73 عاماً مما يجعل من الصعب التعافي من الأزمات، فقد تأثر 36 مليون شخص بسبب الجفاف وعدم توفر المياه للمجتمعات المحلية، حيث أن مشكلة المياه تتجسد في محدودية الوصول إليه وليس في وفرته (UMMER & GODFREY, 2023)، والأمر لا يختلف في المناطق الأخرى من القارة، حيث تعاني منطقة غرب أفريقيا مخاطر مائية عالية بشكل خاص حسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (BOUBACAR, 2022).

لا يمكن الحديث عن المركب الهيدروسياسي في أفريقيا دون إغفال الجانب البشري، حيث أن الوعي المجتمعي لأهمية المحافظة على الثروة الطبيعية والمائية لازالت محدودة في أفريقيا، وتهدد هي الأخرى باستنزاف هذه الثروة، حيث أن بحيرة تشاد الواقعة عند التقاء أربع دول (الكامرون، النيجر، نيجيريا، تشاد) التي تعرف استغلالاً مفرطاً كونها تشكل منطقة نشاط اقتصادي للزراعة، الصيد، تربية المواشي، قد تؤدي في المستقبل إلى تفاقم الصراعات، بانخفاض مساحة سطح هذه البحيرة بنسبة 90 في المائة خلال 40 عاماً مع تغير المناخ الذي يزيد من التبخر ويقلل إمدادات المياه (KABINÉ, 2019).

تشير العولمة إلى أن معظم الصراعات بين الدول أو على المستوى الإقليمي لها تأثير مضاعف على المستوى الدولي، حيث لا يمكن التغاضي عن مسألة جائحة كوفيد-19، والتي رافقها تفاقم الطلب على المياه من أجل المعايير الجديدة المتعلقة بالنظافة الصحية والصرف الصحي والتي زادت من وتيرة الأزمات العالمية ومنها أزمة المياه (AL MUQDADI, 2022)، كما أن ضعف البنية التحتية في أفريقيا والفشل في تمويل الاستثمار بشكل كاف في تقييم الموارد وحمايتها وتنميتها، والتمويل غير المستدام للاستثمارات في إمدادات المياه والصرف الصحي (UN Economic Commission for Africa)، لها انعكاسات مباشرة على الواقع الأزموي للقارة الأفريقية خاصة عندما ترتبط هذه الموارد الحيوية بانتشار لمختلف الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود، ومنها أعمال القرصنة والعنف المسلح في البحر والأعمال الإجرامية وانتشار جماعة بوكو حرام والجماعات الإرهابية النشطة في التهريب، وهو ما يعمق من حالة الفوضى واللاأمن. وقد تجعل هذه العوامل، القارة الأفريقية بخصوصية بناها، سياقاً مناسباً لمركب هيدروسياسي يحمل خصائص متشابهة من انعدام الأمن المائي والأمن الغذائي وتعقيد للنزاعات وفشل لتوليد الطاقات، إذا ما لم يتم تطوير مقاربات تعاونية تكمل المسارات التوافقية وتتكيف مع السياق المتغير.

III. قضية المياه في أفريقيا: من أجل مقاربة التعاون - السلم

في الحقيقة يمكن للمياه أن تكون قضية مهمة للتعاون ومن ثمّ تعزيز السلم في القارة الأفريقية، إذا أوجدت بيئة مناسبة لتطوير أساليب التفاهم المشترك، بتحويل الطابع الأزماي والصراعي إلى فرصة للتقارب والتشاور من أجل التعاون في حل مشاكل الندرة التي لها انعكاسات ليس فقط على الدول المعنية، وإنما انعكاسات متعددة الأبعاد على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلى ظاهرة الهجرة واختلال التوزيع الوظيفي للأفراد وعلى أمن المنطقة. كما أن الاهتمام الأكبر يتجسد في تكييف المؤسسة بشكل مستدام لعملية إدارة المياه بشكل عادل بين الدول الأطراف، وذلك لاستيعاب كافة التحديات المتعلقة بمسألة الندرة والتي هي في حالة تطور مستمر.

إن الحصول على المياه هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومنصوص عليه في كل الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومنها اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، بما يتماشى مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شأن حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مشروب آمن للمياه والصرف الصحي (NGAMBOUK & at al, 2021)، فضلاً على أنه حق معترف به في الأمم المتحدة، إلا أن هذا الحق لم يصبح بعد متاحاً في معظم دول القارة، حيث يفتقر أكثر من 400 مليون شخص إلى هذا المورد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (63 في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء لا يحصلون على مياه نظيفة وأمنة) (PENA-RAMOS & at al, 2022).

حسب تقرير الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة التابعة لجمعية الأمم المتحدة لسنة 2022، الذي يحمل مؤشرات قياس الأمن المائي في الدول الأفريقية، لم تتمكن 25 دولة من تحقيق أي تقدم في هذا الشأن على مدى 3 إلى 5 سنوات الماضية و التي من بينها: الصومال، تشاد، النيجر، على عكس دول أخرى ك: تونس، موريشيوس، مصر، الغابون الذين حققوا نمواً عالية في مؤشر الأمن المائي في القارة (UNU, 2022).

يجادل "وولف" Aaron T. Wolf على أن أحد الدروس الرئيسية التي يعطيها لنا التاريخ هي أنه يمكن للمياه أن تسبب نزاعات، إلا أنها غالباً ما تعزز التعاون بدلاً من الصراع حتى بين الأعداء (AL MUQDADI, 2022)، لذلك فقد تكون قضية المياه أساس التعاون الدولي في أفريقيا، لتدعم بناء السلم من خلال التجارة، تسهيل الحوار والتعاون الإقليمي، وتطوير فرص تحقيق المنافع المتبادلة، وإثراء المناقشات والتشجيع على إجراء المفاوضات لإدارة المياه وخلق مجالات التعاون والشراكة فيما بين الدول الأفريقية، بتطوير آليات تتكيف مع تطور موجات الاختلافات والتوترات أو حتى الصراعات، من أجل هدف مشترك بين الدول وهو ضمان الحصول على مياه صالحة للاستهلاك البشري من أجل تنمية سوسيو-اقتصادية وحياة الأفراد.

فقد سمح مشروع مياه مرتفعات ليسوتو (LHWP)، الذي بدأ عام 1998 والذي يمثل شبكة من الأنفاق والسدود التي تحول المياه من جبال ليسوتو إلى جنوب أفريقيا، بالحصول على مكاسب اقتصادية واستراتيجية متبادلة لكلا من ليسوتو وجنوب أفريقيا، كما ساهم المشروع في النشاط الاقتصادي لـ ليسوتو بنسبة 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حتى 2020، وتعد من الدول القليلة في العالم المصدرة للمياه (MWANGI, 2021).

يمكن للهيدروسياسة أن تشكل أساساً مهماً للتعاون بين دول الاتحاد الإفريقي، حيث تتطلب إدارة المياه ذلك التناقص والانسجام في توزيع مصالح مجتمعات المصب والأخرى الواقعة في المنبع، والتي تتطلب بناء علاقات تعاون أكثر تماسكاً من أجل التفاهم حول حلول مشتركة (KITISSOU, 2004)، وتطوير طرق مختلفة لإدارة المياه الأفريقية من أجل تخفيف الصراعات المحتملة وتعزيز التعاون الإقليمي، كحالة حوض النيل التي تحمل عوائق للتنمية الاقتصادية (MWANGI, 2021).

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية دبلوماسية المياه في إعطاء أهمية للتفاوض والوساطة حول الاتفاقيات المتعلقة بإدارة المياه وتخصيصها، وكذا حل النزاعات والصراعات المحتملة المتعلقة بالموارد المائية عن طريق الوسائل السلمية، التعاون المشترك من أجل تطوير المشاريع وتبادل الخبرات كما ينبغي أيضاً إشراك المجتمع المدني في هذه العملية (KURBALIJA, 2022). للإشارة، فقد تم صياغة المفهوم في التسعينيات للتعبير عن الجمع بين العمل الدبلوماسي والخبرة في تخطيط المشاريع المائية وذلك عن طريق خلق تعاون إقليمي، وجعل المياه قضية من أجل التماسك وإحلال السلام

(BOUBACAR, 2022)، والتعاون بين الدول والمنظمات ومختلف المجتمعات، من أجل حل أو تقليل الخلافات والصراعات حول موارد المياه المشتركة، قصد تعزيز التعاون والاستقرار الإقليمي والسلام. فالموارد المائي يمكن استخدامه كسلاح أو كآلية للسلم، حيث تعزيز الحوار بين مختلف أطراف مستخدمي المياه والتعاون، أنجح المقاربات للتخفيف من المخاطر المحتملة حول ندرة المياه (BOUBACAR, 2022).

كما تجدر الإشارة إلى وجود أكثر من 90 اتفاقية مياه دولية في أفريقيا للتعاون وإدارة الموارد المائية المشتركة (UN Economic Commission for Africa)، غير أنه ينبغي للاتفاقيات المتعددة الأطراف أن تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تشكلها الفيضانات وأن تكون مرنة من ناحية المواجهة (MGQUBA & MAJOZI, 2020)، وكذا إشراك مختلف الفواعل على جميع الأصعدة (KITISSOU, 2004)، وتزداد الحاجة لتعزيز التعاون في إدارة المياه من أجل التخصيص والتوزيع العادل للمياه بين الدول الأطراف المعنية (MGQUBA & MAJOZI, 2020)، وكذا تطوير قدرات منع الصراعات واحتوائها وذلك بتعزيز التشاور والمساومة بين الفواعل، بهدف التوصل إلى اتفاق بين المواقف المتضاربة، والتحسيس بخطورة التأثيرات المناخية وانعكاسها على ندرة الموارد المائية، فتطوير إطار تعاوني أكثر ومستدام بشأن إدارة المياه العابرة للحدود في نهر النيل، سيساعد أيضا على مواجهة تغير المناخ.

ومما لا شك فيه فإن تعزيز دبلوماسية المياه من شأنه أن يحقق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، حيث يشير الهدف السادس لخطة 2030 إلى ضمان إدارة مستدامة لخدمات المياه والصرف الصحي، وتوسيع نطاق تركيز الأهداف الإنمائية على مياه الشرب والموارد المائية، ويغطي هذا الهدف جميع الجوانب الرئيسية المرتبطة بالمياه نحو مستقبل مستدام لإمدادات المياه (UN Water, 2020)، كما تذهب تطلعات أجندة 2063 إلى تمكين الناس من الحصول على ضروريات الحياة كالمياه والطاقة والنقل من أجل قارة مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة، وذلك باستخدام وإدارة عادلة ومستدامة لموارد المياه من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والدولي (African Union Commission, 2015).

وفي هذا السياق، ينبغي تركيز التعاون على مجالات تطوير البنية التحتية من أجل إمدادات المياه، فالجفاف السائد في القرن الأفريقي ومختلف أقاليم القارة، يعكس الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للمياه الجوفية كذلك، حيث يمكنها تعويض بشكل مستدام الاعتماد على المياه السطحية، وهي مورد أساسي في منطقة القرن الأفريقي (UMMER & GODFREY, 2023). وزيادة على ذلك، الاستثمار في الزراعة وتدريب المزارعين والإرشاد الزراعي لأفضل الممارسات (Acpc, 2011)، وتنمية الطاقة الكهرومائية باستخدام نهج مستدام في إدارة فاعلة للموارد المائية (Acpc, 2011). فقد كان للصين دوراً في تطوير الطاقة الكهرومائية في القارة ببناء مشاريع السدود في السودان وإثيوبيا ودول

أفريقية أخرى (HAMROR CHEIKHELDINE, 2019-2020)، وأيضاً من خلال جلب المساعدة التكنولوجية من الدول المتقدمة من أجل حل مشكلة الندرة، إذ أن اعتماد تكنولوجيا الري الحديثة يمكن أن يقلل من استخدام المياه بنسبة تصل إلى 50 في المائة (AL MUQDADI, 2022).

كما يسمح التعاون بين الدول المتشاركة في الموارد المائية بالتفاهم من أجل سياسات مائية مشتركة وعدم اتخاذ إجراءات أحادية في الأحواض العابرة للحدود، حيث غالباً ما يؤدي إنشاء بنى تحتية مائية إلى إعادة ترتيب لشروط الوصول إلى الموارد المائية (NIASSE, 2004). وفي هذا الإطار، ينبغي تحليل معمق للنظم التقليدية المحلية من أجل تكييف المقاربات المتخذة واستمرار فاعليتها (SHMITT & CHARLES-PHILIPPE, 2020)، وذلك بتطوير أدوات القوة الناعمة والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقليص الاحتدام من الأعلى إلى الأسفل، بين الدول والشعوب الأفريقية التي تجمعها ثروات مشتركة وتحتاج لتحويلها لمناافع متبادلة.

ومن منظور قاري، تقوم رؤية أفريقيا للمياه لعام 2025 على ضرورة الاستخدام العادل والمستدام للموارد المائية وإدارتها من أجل التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي، حيث طرحت الخطة الدعوة إلى تعزيز حوكمة الموارد المائية، تلبية الاحتياجات المائية العاجلة، تعزيز القاعدة المالية للمستقبل المائي المنشود وللشراكة والتضامن بين الدول التي تشترك في الأحواض المائية، غير أنه لاتزال هناك الحاجة إلى تمويل الاستثمارات لبناء القدرات والخدمات المائية لتلبية الاحتياجات. فحسب بنك التنمية الأفريقي، ينبغي توفير 20 مليار دولار سنوياً على مدى 25 عاماً لتحقيق الحد الأدنى من الشروط في توفير المياه للاحتياجات الضرورية، الصرف الصحي والنظافة، والري، والصناعة والطاقة والنقل، لإدارة الفيضانات والجفاف، لإصلاح السياسات والمؤسسات، وتطوير المعرفة والبحث العلمي والتوعية (UN Economic Commission for Africa)، غير أنه تبقى قضية التمويل أهم العوائق الجوهرية في تنفيذ الأجندات الأفريقية والالتزام بخطط عملها.

يذهب بعض الباحثين للإشارة إلى أنه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تتجه العلاقات بين الدول نحو التعاون وإنما نحو الصراع على غرار إسترتلي آند إيفين 1997، إسترتلي 2009، مويو 2009، إسبينوازا 2021 وآخرون (PENA-RAMOS & at al, 2022)، بينما يرى آخرون على غرار "مارسال كيتيسو" على أن هناك تعاون أكثر من الصراع في أفريقيا، حيث الاهتمام ببناء شبكات الطاقة الكهربائية ساعد على بناء جسور التكامل الإقليمي مثل مجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي (SAPP)، نظام معلومات مجمع الطاقة في وسط أفريقيا (PEAC) (KITISSOU, 2004)، وقد اعتمدت أفريقيا لأول مرة إعلاناً وزارياً سنة 2002 في أبوجا (نيجيريا)، بوضع مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه، الذي يشجع الدول الأفريقية على تعزيز التكامل وإدارة الموارد المائية، وذلك لضرورة تطوير آليات التعاون لضمان الإدارة المشتركة لهذه الموارد وتفعيل البرامج من أجل

خلق سياق تعاوني لتكون ذات فاعلية أكثر (KABINÉ, 2019). ويمكن القول أن مستوى نجاح هذه المبادرات ومكائزمات التعاون مرتبطة بقدرتها المؤسسية على استيعاب التغيير الحاصل، والذي عادة ما يشكل مأزق يصعب احتواءه.

بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية، بين الدول الأفريقية؛ كالنيجر والبنين، تشاد وكامرون، هناك أيضا منظمات كهيئة حوض نهر النيجر (ABN)، منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS)، منظمة تنمية نهر غامبيا (OMVG)، لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC)، حيث تؤدي منظمات الأحواض وظائف تنمية وتنظيمية، والتي تحتاج إلى تفعيل أدائها وتطوير حوار بناء من أجل التخطيط ووضع استراتيجيات لتنمية الممرات المائية (NIASSE, 2004)، وصياغة التشريعات المناسبة في مجال إدارة المياه خاصة في مجال الموارد المائية المشتركة وضرورة الامتثال لها من قبل الدول الأعضاء (PENA-RAMOS & at al, 2022).

وقد برزت مسألة المياه والتغير المناخي كقضيتين مرتبطتين، حيث أقر مؤتمر الأطراف COP27 لأول مرة بالدور الرئيسي للمياه كعنصر حيوي في مسألة المناخ، ودعا الدول لإدراج الأهداف المتعلقة بالمياه ضمن التخطيط الوطني للمناخ، وقد حظي الأمن المائي أيضا باهتمام في مؤتمر COP28 والذي يهدف لإطلاق شراكة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ حول النظم الغذائية القادرة على مقاومة المياه (COP 28 UAE, 2023)، غير أنه لازال هناك فشل في منظومة تغير المناخ العالمي بهدف التوصل إلى توافق الآراء بسبب هيمنة القوة على العلاقات الدولية، وهو ما يستدعي تطوير أكثر لآليات التعاون من أجل تحقيق للشروط الممكنة للسلم والاستقرار.

الخاتمة

إن تطور الهواجس الهيدروسياسية في أفريقيا يدعو للبحث عن وسائل وسبل التعاون المشترك من أجل المساهمة في إحلال السلم في القارة، وعليه يتم إثبات الفرضية المطروحة كون أن التفاعلات الحاصلة في المركب الهيدروسياسي تتسم بالتعقيد والتشابك للقضايا الإستراتيجية للدول الأفريقية التي تنعكس على مسألة ندرة المياه والغذاء والانتاج والتي تزيد من احتمالات الصراع والاحتدام في القارة، وتستدعي إعطاء دور ذو فاعلية أكثر للتعاون من خلال تكييف دائم لعملية إدارة الموارد المائية والتحديات المرتبطة بقضية المياه التي هي في ازدياد مستمر، وسيسمح ذلك بالمساهمة في تعزيز السلم والأمن.

باعتبار المركب الهيدروسياسي هو تحدي عابر للحدود، ويتطلب تطوير أدوات إقليمية لإدارة المياه كأساس لبناء المنظومة الدولية، وذلك بمراعاة خصوصية البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية، والتي غالباً ما تتصل فيما بينها لتتجاوز الحدود الجغرافية، كالارتباط الإنثني، الهشاشة الاقتصادية والضعف المؤسسي، يمكن تحويل هذه الأزمات إلى فرص حيوية للتعاون من أجل التقليل من حالة اللاأمن التي تشوب مختلف مناطق القارة.

المراجع

1. Africa Climate Policy Centre [Acpc]. (Novembre 2011). Climate Change and Water Resources of Africa : Challenges, Opportunities and Impacts,” Working paper, no. 5. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA). Récupéré sur <https://www.unclearn.org/wp-content/uploads/library/uneca07.pdf>
2. African Union Commission. (Avril 2015). African Union Commission “Agenda 2063: The Africa we Want”. Addis Ababa, Ethiopia,. Récupéré sur https://au.int/sites/default/files/documents/36204-doc-agenda2063_popular_version_en.pdf
3. AL MUQDADI, S. (2022). The Spiral of Escalating Water Conflict : the Theory of Hydro-Politics,” (M. D. Institute, Éd.) Water, 14(21), pp. 1-22. doi:<https://doi.org/10.3390/w14213466>
4. BLANCHON, D. (2019). Les Complexes Hydropolitiques, zone à risque ? . Dans D. BLANCHON, Géopolitique de l'eau: Entre conflit et coopérations (pp. 75-77). Le Cavalier Bleu.
5. BOUBACAR, T. (2022, Septembre 08). Water Management in Africa: Hydro-diplomacy is the Ultimate Solution to avoid Military Conflicts. Consulté le Novembre 20, 2023, sur The Water Diplomat: <https://www.waterdiplomat.org/story/2022/09/water-management-africa-hydro-diplomacy-ultimate-solution-avoid-military-conflicts>
6. COP 28 UAE. (2023). Launch of the UNFCCC Partnership on Water-Resilient Food Systems. Consulté le 08, 20, 2023, sur the official website COP 28 UAE: available from: <https://www.cop28.com/en/schedule/launch-of-the-unfccc-partnership-on-water-resilient-food-systems>
7. HAMROR CHEIKHELDINE, T. (2019-2020). Time and the Hydro-Political History of Sudanese Nationalism in the Nile Valley, of Science in European and International Governance(Master Thesis). Science in European and International Governance, Vrije University of Brussels, 3-11. Belgique.
8. KABINÉ, K. (2019, Juillet 05). Les Agences de bassin, une Solution efficace face aux conflits liés à l'eau en Afrique de l'Ouest. Futuribles. Consulté le 11 08, 2023, sur <https://www.futuribles.com/les-agences-de-bassin-une-solution-efficace-face-a>

9. KITISSOU, M. (2004, Novembre/Decembre). "Hydropolitics and Geopolitics: Transforming Conflict and Reshaping Cooperation in Africa. 'Africa Notes, pp. 1-17.
10. KURBALIJA, J. (2022, Avril 15). Water Diplomacy. Consulté le 11 02, 2023, sur Diplo: <https://www.diplomacy.edu/topics/water-diplomacy>
11. LAI, C. (2022, Juillet 08). Water Scarcity in Africa : Causes, Effects, and Solutions. Récupéré sur Earth ORC: <https://earth.org/water-scarcity-in-africa/>
12. MGQUBA, S. K., & MAJOZI, S. (2020). Climate change and its impacts on Hydro-politics in transboundry basins : a case study of the Orange-Senqu. Journal of Water and Climate change(01), pp. 150-165. doi:<https://doi.org/10.2166/wcc.2018.166>
13. MWANGI, O. G. (2021). Hydropolitics versus Human Security: Implications of South Africa's Appropriation of Lesotho's Highlands Water. (A. A. Sciences, Éd.) Dædalus, 150(4), pp. 181-193. doi:https://doi.org/10.1162/daed_a_01879
14. NGAMBOUK, V., & at al. (2021). The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and Human Food Security in the Nile River Basin. Cogent Social Sciences, 07(01), pp. 1-18. doi:<https://DOI: 10.1080/23311886.2021.1>
15. NIASSE, M. (2004, Mai). Prévenir les Conflits et promouvoir la Coopération dans la Gestion des feluves Transfrontaliers en Afrique de l'Ouest. Vertigo, la revue électronique en sciences de l'environnement, 5(1). doi:<https://doi.org/10.4000/vertigo.3979>
16. PENA-RAMOS, J., & at al. (2022, Mars). Water Conflicts in Sub-Saharan Africa,. (T. University, Éd.) Frontiers in Environmental Science, 10, pp. 1-18. doi:<https://doi: 10.3389/fenvs.2022.863903>
17. PIEDADE, J. (2016). From Politization to Securitization of Maritime Security in the Gulf of Guinea. (I. f. Relations, Éd.) Croatian International Relations Review -CIRR-, 22(75), pp. 69-85. doi:<https://DOI 10.1515/cirr-2016-0003>
18. SALMONE FALL, A. (2010, March 26). Conflict in the Senegal River Valley. Consulté le Octobre 10, 2023, sur Cultural Survival,: <https://www.culturalsurvival.org/publications/cultural-survival-quarterly/conflict-senegal-river-valley>
19. SHMITT , O., & CHARLES-PHILIPPE, D. (2020). La Guerre et la Paix : Approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie (éd. 4). Paris: Presse de Science Po.

20. TURTON, A. (2022). Hydropolitics : the concept and its Limitations. Dans A. TURTON, & R. HENWOOD , Hydropolitics in the Developing World: A Southern African Perspective (pp. 13-20). Pretoria, South Africa: African Water Issues Research Unit.
21. UMMER, Z., & GODFREY, S. (2023, March 21). Can Groundwater act as a Catalyst for Sustainable Development in Africa's Borderlands? (UNDDR, Éditeur) Consulté le Novembre 10, 2023, sur PreventionWeb: <https://www.preventionweb.net/news/can-groundwater-act-catalyst-sustainable-development-africas-borderlands>
22. UN Economic Commission for Africa. (s.d.). Africa Water Vision 2025: Equitable and Sustainable Use of Water for Socioeconomic Development. Economic Commission for Africa.
23. UN Water. (2020). Le suivi de l'eau et de l'assainissement dans le programme de développement durable à l'horizon 2030 Initiative pour le suivi intégré de l'ODD 6, (janvier 2020), , pp. 1 -8. UN Water.
24. United Nations of International Children's Emergency Fund [UNICEF]. (2021). Water Security for All. 24. United Nations of International Children's Emergency Fund. Récupéré sur <https://www.unicef.org/media/95241/file/water-security-for-all.pdf>
25. United Nations University [UNU]. (2022). 500 Million People Live in 19 African Nations Deemed Water Insecure. publié 21 mars 2023. United Nations University. Consulté le 08 10, 2023, sur <https://unu.edu/press-release/500-million-people-live-19-african-nations-deemed-water-insecure>
26. WATERBURY, J. (1979). Hydropolitics of the Nile Valley. (S. U. Press, Éd.) Revue internationale d'études sur le Moyen-Orient, 12(3), pp. 410-411.